المفوضية
الأوروبية

توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية

التحدي الإنساني

المساعدات
الإنسانية
والحماية المدنية

بيان مشترك للمجلس الأوروبي وممثلي حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجتمعين في إطار المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية

توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية

التحدي الإنساني

هذه الترجمة غير رسمية، للنص الأصلي، يرجى الرجوع إلى النسخة الانكليزية من الوثيقة.

قائمة المحتويات

ص٤... **توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية**
التحدي الإنساني

ص٦..... الجزء الأول – رؤية الاتحاد الأوروبي حول المساعدات الإنسانية

ص٦..... ١. الهدف المشترك

ص٦..... ٢. المبادئ العامة والممارسات الجيدة

١.٢ المبادئ الإنسانية الأساسية

٢.٢ القانون الدولي

٣.٢ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية

٤.٢ العلاقة مع السياسات الأخرى

٥.٢ البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين في المساعدات الإنسانية

ص١٠..... ٣. الإطار المشترك لإيصال مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية

١.٣ التنسيق والتماسك والتكامل

٢.٣ توفير المساعدات المناسبة والفعالة

٣.٣ الجودة والفعالية والمساءلة

٤.٣ تنوع التراكات وجودتها

٥.٣ القدرات والاستجابة السريعة

٦.٣ استخدام الحماية المدنية والأصول والقدرات العسكرية

ص٢٠..... ٤. العمل الإنساني الدولي

ص٢٣..... ٥. استمرارية المساعدات

٥.١ الحد من المخاطر وتعرض الأشخاص للتضرر من خلال تعزيز التأهب للكوارث

٥.٢ المرحلة الإنتقالية والانتعاش المبكر بعد الكوارث وضمان الربط بالمساعدات الإنمائية

ص٢٥..... الجزء الثاني – المجتمع الأوروبي والمساعدات الإنسانية

ص٢٥..... ١. الميزة النسبية

ص٢٦..... ٢. تفعيل الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية

ص٣٠..... الجزء الثالث – الأحكام الختامية

ص٣١..... ملحق: مبادئ ومقاييس ومعايير التقييم الخاصة بالمساعدات الإنسانية

توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية

التحدي الإنساني

١- المساعدات الإنسانية هي تعبير أساسي عن القيمة العالمية للتضامن بين الناس كما أنها واجب أخلاقي.

٢- تشمل الأزمات الإنسانية الكوارث التي يتسبب بها الإنسان والكوارث الطبيعية على حد سواء. ويشتد تأثير هذه الأزمات على نحو متزايد لارتباطها بعدة عوامل، مثل طبيعة الصراعات المتغيرة وتغير المناخ والمنافسة المتزايدة من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والفقر الشديد وسوء تنفيذ الحكم وحالات الهشاشة. أما ضحايا الأزمات الرئيسيون فهم من المدنيين، وغالباً ما يكونون من الفئات الأشد فقراً والأكثر استضعافاً، والذين غالباً ما يعيشون في البلدان النامية. وقد أدت الأزمات الإنسانية إلى نزوح أعداد كبيرة من الناس، سواء كانوا لاجئين أم نازحين داخل بلدانهم.

٣- تواجه الجهات الإنسانية الفاعلة اليوم عدداً من التحديات الرئيسية. فهناك توجه متزايد نحو تجاهل القوانين الدولية أو انتهاكها بشكل صارخ، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ولا بد من الحفاظ على "الحيز الإنساني" الضروري لضمان الوصول إلى السكان المستضعفين، وكذلك الحفاظ على سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني كشروط مسبقة لإيصال المساعدات الإنسانية، وليتمكن الاتحاد الأوروبي وشركائه في المجال الإنساني من إيصال المعونة ، بما فيها الحماية، للمتضررين من الأزمة، وذلك على أساس احترام مبادئ الحياد وعدم التحيز والإنسانية واستقلالية العمل الإنساني المنصوص عليها جميعاً في منظومة القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص في القانون الإنساني الدولي.

٤- تشكل مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية قدرة مشتركة بين الدول الأعضاء والجماعة الأوروبية،[١] وهي تعتمد على تقاليد عريقة وتعكس تنوع الجهات الفاعلة فيها. ويقع العمل الإنساني للاتحاد الأوروبي ضمن إطار نهج دولي شامل يجمع الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة في هذا المجال، وذلك دعماً لاستجابات محلية للأزمات الإنسانية من خلال نهج قائم على شراكات مع المجتمعات المحلية المتضررة. ومن جهة أخرى، فإن الهيئات الوطنية في البلدان التي تواجه الأزمات تتحمل المسؤولية الرئيسية تجاه حماية السكان الذين يواجهون الكوارث.

---

١ تستند المساعدات الإنسانية القائمة على المجتمع إلى المادة ١٧٩ (التعاون التنموي) من المعاهدة التي تأسست بموجبها المفوضية الأوروبية.

٥- يقدم الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن، وبصورة جماعية، أكبر حصة من المساعدات الإنسانية الرسمية الدولية، وهي تشمل مساهمات ثنائية تقدمها كل من الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويمتلك الاتحاد الأوروبي الخبرة اللازمة، كما يقع على كاهله الواجب المطلوب، لضمان أن مساهمته الإجمالية في الاستجابة الإنسانية فعالة وملائمة، وأنها تعزز الجهود الإنسانية الدولية المبذولة من أجل تقديم المساعدات لمحتاجيها، وأنها تتصدى للتحديات التي تواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني اليوم على نحو كاف.

٦- يوفر الإجماع الأوروبي حول المساعدات الإنسانية رؤية مشتركة توجه عمل الاتحاد الأوروبي في توفير المساعدات الإنسانية في البلدان المتضررة، سواء على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد أو على صعيد الجماعة الأوروبية. وتشكل هذه الرؤية المشتركة موضوع الجزء الأول من هذا البيان المشترك، في حين يعرض الجزء الثاني منها نهج المساعدات الإنسانية الذي تسلكه الجماعة الأوروبية في توجيه كيفية تطبيق هذه الرؤية على صعيد المجتمع، كما يحدد الأولويات التي ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة على صعيد الجماعة الأوروبية.

٧- تمت الموافقة على "توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية" بموجب قرار مشترك صادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي وممثلي حكومات الدول الأعضاء المجتمعين ضمن المجلس، بالإضافة إلى البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وبموجب ذلك، فإننا نسعى إلى تأكيد التزامنا بالمبادئ التي تقوم عليها مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية؛ وإلى تعزيز التزاماتنا الحالية بالتقيد بالممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين العاملين في المجال الإنساني؛ وإلى وضع الأسس اللازمة للعمل معاً بشكل أوثق لضمان تنفيذ مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية بالشكل الأكثر فاعلية في السنوات المقبلة.

١. الهدف المشترك

٨- إن الهدف من المساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي هو توفير استجابة قائمة على الاحتياجات لحالات الطوارئ، وذلك بهدف الحفاظ على الحياة، وتدارك المعاناة الإنسانية وتخفيفها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية أينما دعت الحاجة إلى ذلك فيما لو كانت الحكومات والجهات الفاعلة المحلية مغلوبة على أمرها أو غير قادرة على القيام بمثل هذا الدور، أو غير راغبة في ذلك. تشمل المساعدات الإنسانية التي يوفرها الاتحاد الأوروبي عمليات المساعدة والإغاثة والحماية الرامية إلى إنقاذ الحياة والحفاظ عليها أثناء الأزمات الإنسانية أو في أعقابها. كما تشمل اتخاذ إجراءات تستهدف تيسير الوصول إلى المحتاجين وضمان تدفق المساعدات بحرية. يتم توفير مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية استجابةً لأزمات من صنع الإنسان (بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة) وللكوارث الطبيعية حسب ما تقتضيه الحاجة.

٩- تحظى الاستجابة المحلية للأزمات والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث والانتعاش بعدها، بأهمية قصوى في مجال إنقاذ الأرواح وتمكين المجتمعات المحلية من خلال زيادة قدراتها على مواجهة حالات الطوارئ. كما أن أنشطة بناء القدرات لمنع آثار الكوارث وتخفيف آثارها وتعزيز الاستجابة الإنسانية تشكل جزءاً من مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية.

٢. المبادئ العامة والممارسات الجيدة

١.٢ المبادئ الإنسانية الأساسية

١٠- يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً راسخاً بدعم المبادئ الإنسانية الأساسية وتعزيزها، وهي مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية. ويعتبر هذا النهج القائم على المبادئ ضرورياً لوجود وقدرة الاتحاد الأوروبي، والجهات الإنسانية الفاعلة عموماً، على العمل في الميدان في وسط العديد من السياقات السياسية والأمنية المعقدة. ويرتبط إدراك الاتحاد الأوروبي والتزامه بهذه المبادئ الأساسية في مجال العمل الإنساني بالسلوكيات وطبيعة المشاركة التي تنتهجها جميع الأطراف الفاعلة في الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع.

١١- مبدأ الإنسانية يعني ضرورة التصدي للمعاناة الإنسانية أينما وجدت، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية الأكثر ضعفاً. كما يجب احترام وحماية كرامة جميع الضحايا .

١٢- مبدأ الحياد يعني ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية دون محاباة لأي طرف في أي نزاع مسلح أو غير مسلح.

١٣– مبدأ عدم الانحياز يعني وجوب تقديم المساعدات الإنسانية على أساس الحاجة فقط، دون تمييز بين أو داخل صفوف السكان المتضررين.

١٤– مبدأ احترام الاستقلالية يعني ضرورة استقلال الأهداف الإنسانية عن المآرب السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها من المآرب، ويعمل هذا المبدأ على ضمان أن تظل الغاية الوحيدة للمساعدات الإنسانية هي تخفيف معاناة ضحايا الأزمات الإنسانية والحيلولة دونها.

١٥– لا تعتبر مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية أداة لإدارة الأزمات.

٢.٢ القانون الدولي

١٦– سيعمل الاتحاد الأوروبي بقوة وثبات على الدعوة لاحترام منظومة القانون الدولي،[٢] بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ففي عام ٢٠٠٥، تبنى الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية لتشجيع الامتثال للقانون الإنساني الدولي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في علاقاته الخارجية.[٣]

١٧– يتذكر الاتحاد الأوروبي الالتزام بمسؤولية الحماية تماشياً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١/٦٠ والصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) لعام ٢٠٠٥ (نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥). وتقع على عاتق كل دولة بمفردها مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. كما تقع على عاتق المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، مسؤولية حماية السكان من تلك الجرائم. لقد أكد المجتمع الدولي استعداده لاتخاذ إجراءات جماعية من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيثما تفشل الهيئات الوطنية بشكل واضح في تولي مسؤولية توفير هذه الحماية.

٢ الدول الأعضاء هي أطراف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية (١٩٧٧).

٣ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي، OJ C٣٢٧، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٣، ص ٤

٣.٢ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية

١٨- في حين تقر جميع الجهات المانحة الأوروبية بتنوع القدرات والمستويات والطرائق الخاصة بالمساعدات الإنسانية داخل الاتحاد الأوروبي، فإنها جميعاً تعلن أنها بموافقتها على توافق الآراء الأوروبي، تتعهد بالالتزام بمبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية ، كما أنها تتعهد بالعمل معاً، ومع الآخرين، من أجل السعي إلى تطبيق أفضل ممارسات الجهات المانحة.[١] وهذا يشمل تخصيص التمويل الإنساني بما يتناسب مع الاحتياجات وعلى أساس تقييم الاحتياجات.

١٩- إننا نتعهد بصفتنا الدول التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي، بتشجيع النقاش الموضوعي حول العناصر التي تشكل الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، وذلك لضمان ترجمة ممارسات تقديم المنح السليمة إلى أفضل المساعدات التي يمكن توفيرها للأشخاص الذين يواجهون أزمات إنسانية.

٢٠- يدرك الاتحاد الأوروبي بأن المستوى العالمي للاحتياجات الإنسانية يتطلب إتباع نهج دولي موحد بالتشارك مع الآخرين، بما في ذلك تشجيع تمويل المساعدات من قبل الجهات المانحة الرسمية، الجديدة منها والناشئة، والجهات المتبرعة من القطاع الخاص التي تحترم المبادئ الإنسانية.

٢١- تقع الشراكة في صلب تنفيذ المساعدات الإنسانية. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بإتباع نهج أوسع للشراكة الدولية، يجمع ما بين المانحين والشركاء المنفذين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لضمان فعالية العمل الإنساني، وذلك بالبناء على مجموعة المعايير والممارسات الفضلى الحالية.

٤.٢ العلاقة مع السياسات الأخرى

٢٢- المبادئ التي تنطبق على المساعدات الإنسانية هي مبادئ محددة وتتميز عن غيرها من أشكال المعونة. وينبغي أن تأخذ مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية، بما في ذلك الانتعاش المبكر، في اعتبارها الأهداف الإنمائية طويلة الأجل كلما كان ذلك ممكناً. وترتبط هذه المساعدات ارتباطاً وثيقاً بالتعاون من أجل التنمية الذي تم إيجاز مبادئه وممارساته في "توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية". يتم تقديم مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية في حالات قد يكون للوسائل الأخرى المتعلقة بإدارة الأزمات والحماية المدنية والمساعدة القنصلية دوراً فاعلاً فيها.

---

٤ المبادئ والممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، ستوكهولم، ١٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣، والتي أقرتها منظمة التعاون.

٥ بيان مشترك صادر عن المجلس وممثلي حكومات الدول الأعضاء المجتمعين في إطار المجلس والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية حول سياسة تنمية الاتحاد الأوروبي: «توافق الآراء الأوروبي»، OJ C٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٤، ص ١.

وبالتالي، يلتزم الاتحاد الأوروبي بضمان التماسك والتكامل في استجابته للأزمات، ويقوم باستغلال مختلف الوسائل التي يتم حشدها لمواجهة الأزمة بأكثر الطرق فاعلية. ولذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي وتبني المبادئ والاعتبارات الإنسانية في عمله بشكل أكثر منهجية في جميع مؤسساته.

٥.٢ البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين في المساعدات الإنسانية

٢٣- إدراكاً للاحتياجات والقدرات والمساهمات المختلفة للنساء والفتيات والفتيان والرجال، يسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على أهمية إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المساعدات الإنسانية.

٢٤- يدرك الاتحاد الأوروبي أن المشاركة الفاعلة للمرأة في تقديم المساعدات الإنسانية أمر ضروري، ويلتزم بتعزيز تلك المشاركة.

٣. الإطار المشترك لإيصال مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية

١.٣ التنسيق والتماسك والتكامل

٢٥- يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة الدور التنسيقي المركزي والشامل الذي تلعبه الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، في الترويج لاستجابة دولية متماسكة للأزمات الإنسانية. ويتعزز هذا الدور بالأخص عند وجود مشاركة ميدانية فعالة على أرض الواقع لهذا المكتب (وعندما يتم تعيين منسق للشؤون الإنسانية واستلامه لعمله بالفعل). وسيؤدي مستوى أعلى من التنسيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى تحسين الاستجابة الإنسانية الدولية بشكل عام، كما أنه سيعزز طموح الاتحاد الأوروبي للعمل بشكل وثيق مع الجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى.

٢٦- لذا، ستعمل الجهات المانحة الإنسانية في الاتحاد الأوروبي معاً، دون الإخلال بالكفاءات أو التقاليد الخاصة بكل منها، من خلال تعزيز التنسيق في إطار الاتحاد الأوروبي وتشجيع أفضل الممارسات بهدف الترويج للرؤية العامة للاتحاد بطريقة مرنة ومتكاملة تدعم الجهود الدولية. وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي سيسعى إلى العمل بطريقة متضافرة لحماية «الحيز الإنساني» وتعزيز الاستجابة الإنسانية بشكل عام، بما في ذلك تحديد الثغرات ودعم إيصال المعونات بطريقة جيدة التنظيم إلى الفئات التي هي في أمس الحاجة إليها.

٢٧- تسعى الجهات الإنسانية المانحة في الاتحاد الأوروبي إلى ضمان تطبيق الممارسات السليمة للجهات المانحة المتفق عليها من خلال المشاطرة في فهم الاحتياجات والاستجابات الملائمة، ومن خلال تضافر الجهود لتجنب التداخل. كما أنها تسعى إلى ضمان تقييم وتلبية الاحتياجات الإنسانية على نحو كاف. ويجب أن يكون هناك تركيز خاص على تماسك إستراتيجيات الاستجابة لأزمةٍ ما، وعلى العمل في إطار الشراكة في الميدان.

٢٨- سوف يركز الاتحاد الأوروبي على ما يلي:

- تبادل المعلومات الآنية بشأن تقييم الوضع ونوايا الاستجابة لأزمات محددة (على مستوى المقر الرئيسي للاتحاد وفي الميدان)؛
- تعزيز تبادل المساعدات واستراتيجيات التدخل على مستوى السياسات، بما في ذلك تبادلها ضمن منتدى مناسب لإجراء مناقشات منتظمة في المجلس حول السياسات العامة؛
- إجراء مناقشات من أجل تطوير أفضل الممارسات وتبادل الخبرات القطاعية؛
- ضمان تعلم الدروس المستفادة من الاستجابة للأزمات بشكل منهجي.

٢٩- سيساهم الاتحاد الأوروبي في تشكيل الأجندة الإنسانية الدولية، ويعمل في المحافل الدولية وضمن جهود حشد الدعم للقضايا الإنسانية.

٣٠- دون الإخلال بالمبادئ الإنسانية التي تنص على الحياد والاستقلالية، يلتزم الاتحاد الأوروبي بضمان تماسك وتكامل وفعالية سياساته من خلال استخدام نفوذه وكامل الأدوات المتاحة لديه لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية. إضافة إلى ذلك، سيتم استخدام مختلف الأدوات المتاحة لتنفيذ تدابير الاستقرار بطريقة مترابطة ومتكاملة، وعلى وجه الخصوص المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي، لا سيما في السياقات الانتقالية والأوضاع الحساسة، وذلك من أجل تفعيل كامل قدرات المعونة والتعاون على المديين القصير والطويل.

٢.٣ توفير المساعدات الكافية والفعالة

٣١- ينبغي تخصيص المساعدات الإنسانية بشفافية على أساس الاحتياجات التي تم تحديدها ودرجة الضعف. وهذا يعني أنه يجب تحديد الفئة المستفيدة من المساعدات على أساس معايير يمكن التحقق منها بشكل موضوعي، كما ينبغي إيصال هذه المساعدات بحيث يتم توفير القدر الوافي من الأموال لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية.

٣٢- من أجل تحقيق نظام مناسب وفعال وعادل ومرن لتوزيع المساعدات، لا بد من إتباع نهج صارم لتقييم الاحتياجات على المستويين العالمي والمحلي. ومع الأخذ في الاعتبار المبادرات القائمة، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز فهم عام لنظم تقييم الاحتياجات، وذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي، من أجل تحسين الممارسات الحالية وكيفية تطبيقها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً على أهمية العمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين في مجال تقييم الاحتياجات. يتطلب أي تحليل للاحتياجات الشاملة الاتفاق على منهجية ومبادئ برمجية مناسبة. كما يتطلب إجراء تقييمات مبنية على المعلومات حول الاحتياجات المحلية، خاصة في المراحل الأولى من الأزمة المفاجئة، تواجداً وخبرة ميدانية مناسبة، ومعلومات موثوق بها وتحديداً واضحاً للأولويات. تقوم فرق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق (UNDAC) بدور أساسي في التقييم الميداني عند نشرها في الميدان.

٣٣- يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بضمان توازن الاستجابة بين الأزمات المختلفة بناءاً على الاحتياجات، بما في ذلك المساعدات المقدمة لمواجهة الأزمات طويلة الأمد. تستوجب الأزمات المنسية أو الأزمات التي يصعب التدخل فيها بصفة خاصة، والأزمات التي لم تكن الاستجابة الإنسانية الدولية الكلية فيها كافية، اهتماماً خاصاً من الاتحاد الأوروبي. كما أن الاحتياجات المهملة في الاستجابة لأزمات معينة تستحق اهتماماً خاصاً.

٣٤- في السياق الإنساني، تعتبر المساعدات الغذائية الطارئة جزءاً مكملاً وهاماً ضمن إستراتيجية قصيرة الأمد للاستجابة الإنسانية من أجل تلبية احتياجات السكان المستضعفين. بالتالي، يجب أن تكون المساعدات الغذائية الطارئة مستندة إلى تقييم دقيق وشفاف للاحتياجات يطرح تحليلاً للخلطات الغذائية الأكثر ملاءمة كجزء من المساعدات الغذائية والاستجابات غير الغذائية، ويأخذ في الاعتبار مخاطر التعطيل المفرط للأسواق. يساعد ربط المساعدات الغذائية مع غيرها من أشكال دعم سبل العيش على تعزيز آليات مواجهة الأزمة لدى السكان المتضررين.

٣٥- كلما كان ذلك ممكناً، ودون تعطيل الأسواق بشكل غير مناسب، يجب أن تعتمد المساعدات، بما فيها المساعدات الغذائية، على الموارد والمشتريات المحلية والإقليمية. وهذا ليس من شأنه تجنب التكاليف البيئية والمالية الإضافية فحسب، بل إنه ينطوي أيضاً على إشراك القدرات المحلية ويعزز الاقتصاد المحلي والإقليمي. وينبغي كذلك النظر في السبل المبتكرة لإيصال المعونات، بما في ذلك السبل غير القائمة على السلع (مثل المعونات النقدية وقسائم الشراء).

٣٦- يضمن الاتحاد الأوروبي ترجمة التعهدات بتقديم المساعدات الإنسانية إلى التزامات ومبالغ مدفوعة في الوقت المناسب وبطريقة مرتبطة بشكل واضح بتقييم الاحتياجات، يتم تعديلها على النحو المطلوب استجابةً للظروف المتغيرة.

٣٧- يجب أن تستند المساعدات الإنسانية على احتياجات تم تقييمها بالفعل، بدلاً من اعتمادها على أهداف محددة. ولكن مع ذلك، يوجد هناك عجز حقيقي للتمويل على الصعيد العالمي للاستجابة للاحتياجات الإنسانية القائمة. ومن المتوقع أن تزداد الحاجة إلى المساعدات الإنسانية بشكل كبير على المدى القصير والمتوسط نتيجة للعوامل الديموغرافية والسياسية/ الأمنية والبيئية (بما في ذلك تغير المناخ). لذلك، من المرجح أن تتطلب مضاهاة الاحتياجات الإنسانية حشد المزيد من الموارد على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يمكن حشده من قاعدة موسعة من الجهات المانحة.

٣٨- بصورة جماعية، يقدم الاتحاد الأوروبي بالفعل أكبر حصة من المساعدات الإنسانية الدولية الرسمية. وقد التزم الاتحاد الأوروبي بالفعل بزيادة إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، التي تؤخذ منها كذلك مساهمات المساعدات الإنسانية. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى إظهار التزامه تجاه الاستجابة الإنسانية من خلال حشد التمويل الكافي للمساعدات الإنسانية بناءً على تقييم الاحتياجات. في هذا الصدد، سيكون من المناسب إجراء تقييم لمدى كفاية الموارد المتاحة لتقديم المساعدات الإنسانية من قبل الجماعة الأوروبية في ضوء ميزتها النسبية. كما ينبغي على الدول الأعضاء النظر في زيادة مساهماتها الثنائية من المساعدات الإنسانية في إطار زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية.

٣٩- عند الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، ينبغي الأخذ في الاعتبار جوانب معينة متعلقة بالفئات المستضعفة. في هذا السياق، يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً بالنساء والأطفال والمسنين والمرضى والمعوقين، وبالتصدي لاحتياجاتهم الخاصة. علاوة على ذلك، لا بد من إدراج استراتيجيات الحماية من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في جميع جوانب المساعدات الإنسانية.

٣.٣ الجودة والفعالية والمساءلة[٦]

٤٠- تعدّ معالجة قضايا السرعة والجودة على حد سواء أمراً في بالغ الأهمية عند تقديم المساعدات الإنسانية على نحو فعال. وبصفتنا جهات مانحة، تقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من أن المساعدات التي يتم تقديمها تمثل أفضل الخيارات المتاحة وأنها تناسب الغرض المقصود منها. لذلك، ينبغي على العمل الإنساني إتباع مجموعة من المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً. وقد تم إيجاز هذه المعايير والمبادئ في "مدوّنة السلوك الخاص بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث"،[٧] كما تم إدراجها بشكل موسّع في "الميثاق الإنساني". وقد تمت صياغة مجموعة من المعايير الدنيا للاستجابة للكوارث، وهي معايير معترف بها على نطاق واسع وتتناول الاستجابة للكوارث بشكل عام، كما تتناول كل قطاع على حدة، بما في ذلك من خلال مشروع اسفير.[٨] وترتبط هذه المبادئ الخاصة بتقديم المساعدات بالمعايير المقبولة دولياً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدات الإنمائية (OECD/DAC) لتقييم المساعدات الإنسانية.[٩] كما يشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة لصياغة قواعد ومبادئ القانون الدولي لمواجهة الكوارث (IDRL).

٤١- يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً هذه المبادئ والمعايير ومعايير التقييم، والتي إضافة إلى مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، تشكل الإطار العام لضمان إتباع نهج نوعيّ لتوفير المساعدات الإنسانية من قبل الاتحاد الأوروبي.

٤٢- من أجل الحصول على أقصى قدر من التأثير، لا بد من تكييف السياسات في المجالات القطاعية المختلفة لبرامج المساعدات الإنسانية مع السياق ومع المستفيدين. وهذه المجالات هي: الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي ودعم سبل العيش والحماية. ويعتبر مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" حداً أدنى للمتطلبات التي تقوم عليها مثل هذه السياسات وطرق التعامل مع المساعدات، والذي يعني أيضاً وجوب أخذ الجوانب البيئية وغيرها من الاعتبارات بعيدة المدى في الحسبان منذ البداية، حتى في التدخلات الطارئة قصيرة المدى.

٤٣- تتضمن المساءلة في سياق المساعدات الإنسانية كلاً من المساءلة أمام المواطنين الأوروبيين على حسن استخدام الأموال العامة، والمساءلة أمام المحتاجين في البلدان التي تواجه أزمات إنسانية، وذلك لضمان تكييف المساعدات بشكل مناسب مع الظروف القائمة وأنه يتم توفيرها بطريقة تعزز فرص الانتعاش بعد الأزمة.

---

٦ تم عرض مبادئ ومواصفات ومعايير تقييم المساعدات الإنسانية في ملحق هذا البيان المشترك.

٧ "مدوّنة السلوك الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث» (١٩٩٤).

٨ مشروع اسفير "الميثاق الإنساني" والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية.

٩ إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)/لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) بخصوص تقييم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة.

٤٤– ينظر الاتحاد الأوروبي في العوامل التالية بعناية: جودة المدخلات ومؤشرات نوعية الأداء، ومعايير الفعالية من حيث التكلفة (مثلاً، قيمة النفقات العامة تناسباً مع المساعدات التي تذهب إلى المستفيدين)، وتوفر نهج تشاركي - قدر الإمكان– للعمل مع السكان المحليين في المراحل المختلفة من برامج المساعدة، وخاصة في الأزمات التي يطول أمدها.

٤٥– المساءلة أمام الناس الذين تتم مساعدتهم تلزم الجهة المقدمة للمساعدة بالعمل ضمن إطار معايير ومبادئ وسياسات وإرشادات لضمان الجودة، وتشجع أنشطة التدريب وبناء القدرات، مما يضمن مشاركة الأشخاص الذين تتم مساعدتهم. يتطلب نهج ضمان الجودة توفير مستوى عالٍ من ضمان الجودة من قبل الشركاء، ويتم تحقيق ذلك من خلال الأخذ في الاعتبار معايير مؤهلات الشركاء ومراقبة أدائهم أثناء تنفيذ العمليات. ومن المتوقع من قبل الشركاء القدرة على تحقيق ضمانات الجودة هذه، مع الأخذ في الاعتبار حجمهم ودرجة تخصّصهم.

٤٦– لذلك، تشمل تدابير المساءلة: الرقابة المالية وإعداد التقارير حول العمليات الإنسانية، وتقييم وتقدير فعالية البرامج ونتائجها، وتحليل التكلفة وأثر الخيارات المختلفة من الاستجابة، وضمان الجودة، والشفافية، ودمج أساليب التعامل التشاركي مع عمليات تقديم المساعدة، والاتصال.

٤٧– التقييم المنتظم والتدريبات المتعلقة بالدروس المستفادة التي يتم فيها استعراض الاستجابة لأزمات معينة هي عناصر قيّمة تساهم في تعزيز فعالية المساعدات الإنسانية. ويمكن للاتحاد الأوروبي العمل بشكل مفيد على هذين النهجين المشتركين وعلى تبادل المعلومات بشأن التقييم الذي تعدّه كل جهة مانحة على حدة. لذا، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتبادل المعلومات المتعلقة بالتحضيرات للتقييم ونتائجه والاستجابات المبنية عليه، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بنوعية الشراكة، كما سيقوم بإجراء تدريبات مشتركة حول الدروس المستفادة من الاستجابة لأزمات كبرى تتضمن عدة جهات مانحة. ويتعين على الاتحاد الأوروبي، وبشكل مشترك، إجراء مراجعة منتظمة وشاملة لما يوفره الاتحاد من مساعدات إنسانية، وعلى أساس سنوي إن أمكن ذلك.

٤.٣ تنوع الشراكات وجودتها

٤٨– لدعم القدرات المحلية، تعتمد الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات الإنسانية على مدى توفر شركاء في الميدان، وبالأخص المجتمع المدني والمنظمات الدولية المكلفة بمثل هذه الاستجابة، والتي تسمح لها شرعيتها وخبراتها والموارد المتاحة لها بالتعامل مع جانب معين من جوانب الأزمة.

٤٩– تقع الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة التابعة لها في صلب النظام الدولي الإنساني، بوصفها الجهة المسؤولة عن وضع المعايير والتنسيق وكونها جهة التنفيذ الرئيسية للمساعدات الإنسانية. بالمثل، فإن لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفويضاً متخصّصاً مستنداً إلى معاهدات دولية، مما يجعلها، في سياقات كثيرة، ولا سيما في حالات النزاع، واحدة من الشركاء القلة – وأحياناً الشريك الوحيد – الذين يمكنهم الوصول إلى المنكوبين من أجل التمكن من توفير الحماية وتقديم المساعدات الإنسانية لهم. إن الجمعيات الوطنية للصليب

الأحمر والهلال الأحمر المدعومة من قبل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر متجذرة بشكل جيد وعلى نحو خاصّ في المجتمعات المحلية، وغالباً ما تكون في أفضل المواقع لتوفير الاستجابة الفورية لمواجهة الكوارث الطبيعية. أما المنظمات غير الحكومية فتعتبر أساسية لتقديم الاستجابة الإنسانية لأنها تعمل على إيصال معظم المساعدات الإنسانية الدولية بسبب وجودها في الميدان ومرونتها، والذي غالباً ما يرافقه مستوى عال من التخصّص. كما أنها تعتبر بمثابة تعبير مباشر عن المواطنة الفاعلة في خدمة القضية الإنسانية.

٥٠- يؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الجوهري لعدد وافر من الشركاء المنفذين - الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية - ويقر بأن لكل منها مزاياها النسبية في الاستجابة لحالات أو ظروف معينة. مع ذلك، يدرك الاتحاد الأوروبي أيضاً ضرورة التنسيق والتماسك والتكامل الوثيق بين الشركاء المنفذين للعمل الإنساني على أرض الواقع.

٥١- توجد داخل الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي سبل مختلفة لاختيار الشركاء المنفذين للعمل الإنساني ولضمان جودة ما يقدمونه من مساعدات إنسانية. تشمل معايير الجهات المانحة في الاتحاد الأوروبي لاختيار الشركاء المنفذين المهنية والقدرة على الإدارة، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات محددة (القدرة التقنية واللوجستية، بما في ذلك القدرة على التواجد في موقع الأزمة والوصول إليه)، والالتزام بالمبادئ الإنسانية والقانون الدولي ومدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية والممارسات الفضلى الدولية في مجال تقديم المساعدات، والمعرفة المتخصصة أو التفويض، والكفاءة من حيث التكلفة، والشراكة المحلية والخبرة في سياق عمليات الإغاثة، والاستعداد للمشاركة في أنشطة التنسيق الموضوعة لتحقيق الفعالية الشاملة لعمليات الإغاثة، والمساءلة، بما في ذلك الإبلاغ عن النتائج بشفافية، وجودة القدرة على التنفيذ، بما في ذلك الإدارة المالية السليمة. وعلى أساس تقاليدها المتنوعة، ستعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية على تبادل المعلومات فيما بينها حول ممارساتها في اختيار الشركاء المنفذين.

٥٢- يتطلب تخصيص المعونات إجراءات إدارية معينة تختلف ما بين جهة مانحة وأخرى. وستسعى جميع الجهات المانحة في الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق أقصى قدر من المرونة في أنظمتها، وتبسيط الإجراءات إلى أقصى حد ممكن من أجل تخفيف العبء الإداري عن المنظمات المنفذة للعمل الإنساني، مع ضمان الجودة في الشراكات وتخصيص نظام مساءلة قوي ضمن نظام تقديم المعونات.

٥٣- تعتبر الاستجابة المحلية لمواجهة الأزمات الإنسانية عنصراً حيوياً من عناصر الاستجابة. فالجهات الفاعلة المحلية تقع على خط المواجهة عند وقوع الكارثة فجأة، كما أنها تقع على نحو متزايد في صميم الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة. سيعمل الاتحاد الأوروبي على دراسة أفضل السبل التي يمكنه إتباعها لتقديم الدعم لأنشطة بناء القدرات من أجل التعزيز المستدام للاستجابة المحلية للكوارث، وتشجيع الشركاء المنفذين على تعزيز الشراكة مع المنظمات المحلية في المجتمعات المتضررة.

٥.٣ القدرات والاستجابة السريعة

٥٤– تتوفر داخل الاتحاد الأوروبي قدرات مختلفة للنشر السريع للفرق المتخصصة في الإغاثة، وللإيفاد السريع للمساعدات الإنسانية أو مواد الإغاثة. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تجنب الازدواجية في العمل من خلال تعزيز جهوده في معالجة الفجوات في القدرات بالاعتماد على النظم القائمة في دعم الجهود الدولية، وعلى وجه الخصوص المحطات الاقليمية اللوجستية الرئيسية المختلفة.

٥٥– لذا، سيقوم الاتحاد الأوروبي بدراسة الطرق المختلفة لتعزيز استجابته السريعة للأزمات الإنسانية من خلال العمل المشترك على نقاط القوة النسبية القائمة، وسيتم ذلك بالتنسيق مع الجهود المبذولة من قبل المجتمع الإنساني على النطاق الأوسع. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الفجوات في مجال الاستجابة للكوارث والعمل على سدها، مثل تلك المتعلقة بالتنسيق الدولي للخدمات اللوجستية والنقل والاتصالات والترتيبات المستعجلة من أجل الاستجابة بشكل سريع للكارثة. كما سيقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات الإنسانية العامة لمجموعة واسعة من شركائه في العمل الإنساني.

٥٦– في بادئ الأمر، سيساهم الاتحاد الأوروبي من خلال تحديد جميع عناصر قدراته الحالية بشكل شفاف وشامل، بهدف الحصول على لمحة شاملة عن القدرات الحالية والمحتملة، والطريقة الأكثر فاعلية لاستغلالها.

٦.٣ استخدام الحماية المدنية والأصول والقدرات العسكرية

٥٧– يجب أن يتماشى استخدام موارد الحماية المدنية والأصول العسكرية في الاستجابة للحالات الإنسانية مع المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في حالات الطوارئ المعقدة،[١٠] ومبادئ أوسلو التوجيهية لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في عمليات الإغاثة الدولية لحالات الكوارث،[١١] ولا سيما لحماية الامتثال للمبادئ الإنسانية وهي الحياد والإنسانية وعدم التحيز والاستقلالية. سيعزز الاتحاد الأوروبي إيجاد فهم مشترك لهذه المبادئ التوجيهية. كما أنه سيشجع التدريب المشترك في مجال القانون الدولي والمبادئ الإنسانية الأساسية.

الحماية المدنية[١٢]

٥٨– قد تعتمد المساعدات الإنسانية الأوروبية على مختلف الأدوات التي تمتلكها المجموعة الأوروبية

١٠ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة. (آذار/مارس ٢٠٠٣).

١١ المبادئ التوجيهية لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في عمليات الإغاثة الدولية في حالات الكوارث – «مبادئ أوسلو التوجيهية» (تم إعادة إطلاقها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

١٢ في هذا السياق، يشير مصطلح «الحماية المدنية» إلى عمليات الإغاثة فقط. وإضافة إلى عمليات الإغاثة، يمكن استخدام الحماية المدنية أيضاً كأداة لإدارة الأزمة وفقاً للباب الخامس من معاهدة الاتحاد الأوروبي، ولدعم المساعدة القنصلية.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الموارد الخاصة بالحماية المدنية، التي تغطي مجموعة واسعة من الأصول المملوكة للدولة والأصول غير الحكومية. وعند نشر هذه الأصول في السياق الإنساني في بلدان ثالثة، تخضع لقيادة مدنية، ويتم نشرها من حيث المبدأ استجابةً لطلب رسمي من قبل الدولة المتضررة. ويتم إرسالها على صعيد ثنائي، من خلال الأمم المتحدة أو من خلال مركز الرصد والمعلومات ضمن إطار آلية الحماية المدنية للمجتمع المحلي. على نحو متزايد، تستخدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قدراتها في مجال الحماية المدنية في الاستجابة للكوارث في بلدان ثالثة، ولا سيما في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التكنولوجية والبيئية. وحيثما يتم تجنيد موارد الحماية المدنية في أية أزمة إنسانية، ينبغي استخدامها على أساس قائم على الاحتياجات وبشكل مترابط مع المساعدات الإنسانية ومتمم لها. لذا، فإنه من المهم إيجاد تنسيق سليم بين مختلف الأطراف والأدوات الفاعلة الأوروبية، كما هو الحال في الدور التنسيقي الشامل للأمم المتحدة. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن استخدام موارد الحماية المدنية ضمن إطار آلية الحماية المدنية للمجتمع المحلي يخضع لتعاونٍ وثيق مع الرئاسة. كما أن أفراد الحماية المدنية الذين يتم نشرهم لأغراض إنسانية سيكونون دائماً غير مسلحين.

٥٩- في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التكنولوجية والبيئية، يمكن لموارد الحماية المدنية أن تساهم بشكل هام في الأعمال الإنسانية القائمة على تقييم الاحتياجات الإنسانية ومزاياها المحتملة من حيث السرعة والتخصص والكفاءة والفعالية وخاصة في المرحلة المبكرة من جهود الإغاثة.

٦٠- في حالات الطوارئ المعقدة، يجب أن يكون اللجوء إلى استخدام أصول الحماية المدنية أمراً استثنائياً. حيث أن استخدام هذه الأصول في حالات الطوارئ المعقدة، بما فيها الحالات الحساسة، هو أمر دقيق وحساس على نحو خاص، حيث أنه يخاطر بالمساس بمفهوم الحياد ومفهوم عدم التحيز لجهود الإغاثة. وقد يؤدي هذا إلى تعريض العاملين في مجال الإغاثة، إلى جانب السكان المتضررين، لهجمات من الأطراف المتحاربة، ولحرمانهم من الوصول إلى السكان المتضررين، وذلك ليس في حالات الطوارئ الراهنة فحسب، ولكن في الحالات المستقبلية أيضاً. ينبغي الموازنة بعناية كبيرة بين هذه المخاطر وبين الاحتياجات الفورية للسكان والحاجة إلى موارد الحماية المدنية من أجل تغطيتها.

الأصول العسكرية

٦١- في ظل ظروف خاصة للغاية، قد تعتمد المساعدات الإنسانية على الموارد العسكرية، لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على الدعم اللوجستي والبنية التحتية، وبصورة رئيسية في سياق الكوارث الطبيعية. وقد طوّر الاتحاد الأوروبي إطاراً عاماً لاستخدام موارد النقل العسكرية أو المستأجرة من قبل الجيوش في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أدوات التنسيق الخاصة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، لدعم استجابة الاتحاد الأوروبي للكوارث.[١٣] وقد تم تطوير إجراءات موحدة لإدارة عمليات الإغاثة من الكوارث. كما وضع الاتحاد الأوروبي ترتيبات لتوفير الدعم العسكري في إطار الاستجابة للكوارث (تحديد الموارد والقدرات المتاحة وتنسيقها).[١٤] ومن أجل تجنب عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين العمليات العسكرية والمساعدات الإنسانية، من الضروري ألا يتم استخدام الموارد والقدرات العسكرية إلا في ظروف محدودة للغاية لدعم عمليات الإغاثة الإنسانية باعتبارها «الملاذ الأخير»، أي في الحالات التي لا يتوفر فيها أي حلّ مدني بديل للحل العسكري، بحيث لا يمكن تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة إلا باستخدام الموارد العسكرية التي هي فريدة من نوعها من حيث قدراتها وتوافرها.

٦٢- حيثما يتم نشر الموارد أو القدرات العسكرية في مثل تلك الظروف، لا بد من احترام المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الهيئات المختصة في الدولة المتضررة، فضلاً عن الدور والمسؤولية الشاملة للأمم المتحدة في تنسيق جهود الإغاثة الدولية في بلدان ثالثة.

---

١٣ الإطار العام لاستخدام أصول النقل العسكرية أو المستأجرة للجيش في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أدوات التنسيق الخاصة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، من أجل دعم استجابة الاتحاد الأوروبي للكوارث، الوثيقة رقم ٦٠/٦٧٩٨.

١٤ الدعم العسكري لاستجابة الاتحاد الأوروبي للكوارث – تحديد الأصول والقدرات المتاحة وتنسيقها، الوثيقة رقم ٦٠/٣/٢٦٤٩ REV ٣ والوثيقة رقم ٦٠/٤٥٤١ + ROC ١.

٦٣- يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على أنه ينبغي على العملية الإنسانية التي تستفيد من الموارد العسكرية أن تحافظ على طبيعتها وسمتها المدنية. وهذا يعني أنه في حين أن الموارد العسكرية ستبقى تحت السيطرة العسكرية، فإن العمليات الإنسانية يجب أن تبقى بمجملها تحت السلطة والسيطرة الكاملة للمنظمة الإنسانية المسؤولة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الشؤون الإنسانية (OCHA) (مع توليه المسؤولية الكاملة عن جهود الإغاثة). ولا يستدل من هذا إخضاع الأصول العسكرية لأية سلطة أو قيادة مدنية.

٦٤- يرى الاتحاد الأوروبي أن التنسيق المدني العسكري، باعتباره التفاعل الحقيقي بين الجهات الفاعلة المدنية/الإنسانية والعسكرية في حالات الطوارئ الإنسانية، أمر حيوي لحماية المبادئ الإنسانية و تعزيزها. ويتم تيسير مثل هذا التنسيق من خلال الحوار والاتصال والتدريب المشترك.

٦٥- يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بأن موارد النقل العسكرية أو المستأجرة من قبل الجيش و/ أو غيرها من القدرات المقدمة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد لتنفيذ الجهود الإنسانية لإنقاذ الحياة ينبغي توفيرها مجاناً للدولة المتضررة أو الجهة الإنسانية المتلقية لها. ويشجّع الاتحاد الأوروبي الجهود المتزايدة المبذولة من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية لتحسين التفاهم والاحترام المتبادل بينها بشأن التفويض والدور الموكل لكل منها وتعزيز وسائل الاتصال فيما بينها لمناقشة السبل المحتملة للاستجابة للكوارث. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلتزم الاتحاد الأوروبي بإرسال ضابط/ضباط اتصال مدني عسكري مناسبين أينما اقتضت الحاجة ذلك، من أجل تيسير التنسيق المدني العسكري والانخراط فيه بشكل فعال.

٤. العمل الإنساني الدولي

٦٦- العمل الإنساني هو مسؤولية مشتركة على مستوى دولي، ويضم العديد من مختلف المنظمات والحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن دعم تطوير القدرات العالمية المشتركة للاستجابة للأزمات الإنسانية يعدّ أحد الركائز الأساسية لنهجنا. ويتعهد الاتحاد بعدم إزدواجية الآليات الدولية القائمة.

٦٧- لقد تم في السنوات الأخيرة تعزيز الجهود الدولية لضمان وجود استجابة إنسانية كافية بصورة عامة من خلال إصلاحات تمت بقيادة الأمم المتحدة في منظومة العمل الإنساني، وذلك بالتعاون مع غيرها من الجهات الإنسانية الفاعلة والجهات المانحة. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لإصلاح منظومة العمل الإنساني وذلك بهدف ضمان استجابة أفضل لمصلحة الفئات المحتاجة.

٦٨- إحدى التحديات الهامة في هذا المجال هي زيادة حجم التمويل الإجمالي للعمل الإنساني ليتناسب مع الاحتياجات المتزايدة. يدعم الاتحاد الأوروبي هدف زيادة القدرة على التنبؤ والمرونة في تمويل العمل الإنساني، سواء من خلال آليات متعددة الجوانب أو من خلال آليات مباشرة (ثنائية)، و لكل منها مزاياها النسبية. ولهذا الغرض، تم وضع آليات مالية جديدة، لا سيما صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) والصناديق الإنسانية المشتركة.[١٥] وقد تم الترحيب بهذه الآليات الجديدة من قبل الاتحاد الأوروبي بوصفها آليات تكميلية تقوم بتعزيز مجموعة أدوات التمويل المتاحة. يتذكر الاتحاد ضرورة أن تكون المساهمات في صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ إضافة إلى الالتزامات الحالية،[١٦] وألا تحل محل الدعم المالي المباشر المتاح للعمليات الإنسانية الأخرى وللمجموعة الكاملة من الشركاء المنفذين.

٦٩- يرحب الاتحاد الأوروبي بالاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة بما يسمى الأزمات التي تعاني من "نقص في التمويل"، وذلك من خلال إدخال مكوّن خاص إلى مكونات صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، بحيث يهدف هذا المكون إلى توجيه موارد تكميلية لمعالجة تلك الأزمات، وخاصة عندما تتطور تلك الأزمات لتصبح "أزمات منسية"،[١٧] ويؤكد الاتحاد على أهمية أن يتم تخصيص أموال الصندوق بشفافية وعلى أساس قائم على الاحتياجات.

٧٠- إحدى المحاور الأخرى الرئيسية التي لا بد من التركيز عليها لتحسين الاستجابة العالمية للأزمات الإنسانية هي محاولة ضمان تحسين التماسك والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، وتحديد الثغرات في الاستجابة وأولوياتها من خلال تطبيق "النهج القطاعي"،[١٨] وتعزيز منظومة منسق الشؤون الإنسانية. يدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل هذه الجهود، و يذكر بأنها ينبغي أن تضم جميع الجهات الإنسانية الفاعلة على نطاق واسع، كما يجب أن تخدم هدف تحسين طرق تقديم المساعدات الإنسانية على الأرض إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

---

١٥ الأموال التي يتم جمعها في البلدان المعنية وتصبح متاحة للشركاء الذين يقومون بتنفيذ المشاريع الإنسانية ويديرها المنسق المقيم للأمم المتحدة/منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

١٦ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٢٤/٦٠ الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

١٧ الأزمات الإنسانية التي تم تحديدها من خلال «تقييم الأزمة المنسية» الذي أجرته المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية) على أنها تلك التي تعاني من محدودية استجابة الجهات المانحة، ونقص في التمويل العام، وقلة اهتمام وسائل الإعلام بها.

١٨ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات «مذكرة توجيهية حول كيفية استخدام النهج القطاعي لتعزيز الاستجابة الإنسانية»، ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦. يعمل النهج العنقودي على مستويين. فعلى المستوى العالمي، يبنى هذا النهج القدرات في مجالات رئيسية محددة «للثغرات». أما على المستوى الميداني، فيعزز هذا النهج القدرة على التنسيق والاستجابة من خلال حشد مجموعات من الوكالات والجهات الإنسانية الفاعلة للاستجابة في مجالات معينة من النشاط، بحيث يكون لكل مجموعة منها دور رئيسي محدد بوضوح وقابل للمساءلة.

٧١- وبالإضافة إلى الجهود التي تتم متابعتها داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم المساعدات الإنسانية، يدرك الاتحاد تماماً الحاجة إلى تعزيز العمل بشكل وثيق مع جهات أخرى في المسائل المتعلقة بالممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية والاستجابة الإنسانية الفعالة وحشد الدعم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً على ضرورة أن تكون الجهود التي يبذلها راسخة في النهج الدولي الأوسع، مع قيام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتولي الدور التنسيقي المركزي. ولا يزال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦ يشكل مرجعية إرشادية في هذا الصدد.

٧٢- يدرك الاتحاد الأوروبي أن مساهمته، باعتباره اتحاداً يتألف من جهات تقليدية (حكومية) مانحة للمساعدات الإنسانية، لا تمثل سوى جزءاً صغيراً من جهود التكافل والعمل الإنساني بمجملها، والتي كثيراً ما يعبر عنها من خلال التبرعات الخاصة، ومن خلال الدعم الذي تقدمه العائلة الممتدة أو غيرها من الجماعات إلى الفئات المحتاجة. إن توسيع قاعدة الجهات المانحة الحكومية من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ويجب تقديم جميع أشكال المساعدات الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية. وللتأكد من أن الموارد تلبي الاحتياجات وللمساعدة على تعزيز المساءلة، فمن المهم أن تقوم جميع الجهات المانحة بإبلاغ خدمة التتبع المالي ، التي تتم إدارتها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عن مساهماتها. ويمكن البحث عن وسائل أفضل لتسجيل مصادر التمويل التي لا تأتي عن طريق الحكومات في نظام التتبع المالي، وذلك للحفاظ على صورة دقيقة عن الاستجابة الإنسانية بمجملها.

٧٣- سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بشكل وثيق مع الجهات الرئيسية الأخرى المانحة للمساعدات الإنسانية الرسمية، سواء كان ذلك ضمن إطار مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية أو من خلال المجموعة الواسعة من الاتصالات بين الجهات المانحة في السياقات الثنائية والسياقات متعددة الأطراف. كما سيقوم الاتحاد الأوروبي بتشجيع جهود التوعية المشتركة والثنائية لتوسيع قاعدة المانحين حتى تتخطى حدودها التقليدية.

٧٤– يدرك الاتحاد الأوروبي أن توفر القدرات المحلية لمواجهة الكوارث هو أحد العناصر الرئيسية التي تمكن من إنقاذ الأرواح - ولاسيما في الكوارث الطبيعية المفاجئة. لذا، سيعمل الاتحاد على تعزيز جهوده الرامية إلى تقديم المزيد في مجال بناء القدرات المحلية للجهات التي تتوفر لها أفضل المواقع للاستجابة عند وقوع الكوارث.

٥. استمرارية/اتصال المساعدات

١.٥ الحد من المخاطر وتعرض الأشخاص للتضرر من خلال تعزيز التأهب للكوارث

٧٥– يدرك الاتحاد الأوروبي أن الحد من المخاطر وتعرض الأشخاص للتضرر من خلال تعزيز التأهب للكوارث أمر ضروري للحفاظ على الحياة، وخاصة في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها في البلدان النامية من خلال العمل بصورة متماسكة ومنسقة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. لذا، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الجهود الدولية ضمن إطار عمل هيوغو (HFA)، فضلاً عن دعم الدور التنسيقي للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، لزيادة قدرات التصدي لها على جميع المستويات من خلال التخطيط والإجراءات الإستراتيجية.

٧٦– سيعمل الاتحاد الأوروبي على وضع نهج عام للسياسة التي سيتبعها لدعم العمل في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على البلدان والمناطق المعرضة للكوارث وعلى الفئات الأكثر استضعافاً. كما سيقوم الاتحاد الأوروبي بدعم أنشطة التأهب القائمة على المجتمع المحلي في العمليات الإنسانية ودمج الحد من مخاطر الكوارث في سياسته الإنمائية وذلك بناءً على الالتزام والإستراتجيات الوطنية في البلدان المعرضة للكوارث.[١٩] [٢٠]

١٩ توافق الآراء الأوروبي حول التنمية، الفقرة ٢٢.

٢٠ في هذا السياق، ينوه الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي بمبادئ «إعادة البناء بطريقة أفضل» التي تم استعراضها في «المقترحات الرئيسية لإعادة البناء بشكل أفضل» - التقرير الصادر عن المبعوث الخاص للأمين عام للأمم المتحدة حول الانتعاش من كارثة التسونامي، ويليام جيفرسون كلينتون، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦.

٢.٥ المرحلة الإنتقالية والانتعاش المبكر وضمان الربط بالمساعدات الإنمائية

٧٧- يشكل الانتعاش وإعادة الإعمار في أعقاب الكارثة تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب جهوداً هيكلية وإنمائية تتجاوز المساعدات العاجلة في حالات الطوارئ. وبالتالي، فإنه من المهم التأكد من أن السبل الإنسانية والإنمائية وغيرها من الأدوات ذات الصلة بالمساعدات تتعاون معاً بشكل أفضل، لا سيما في حالات الهشاشة وفي المجتمعات المحلية التي تسعى إلى التعافي من آثار الأزمة. ويتطلب تحقيق الترابط الأفضل ما بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية (LRRD) أن تنسق الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية فيما بينها منذ المراحل الأولى من الاستجابة للأزمات، والعمل جنباً إلى جنب بهدف ضمان انتقال سلس إلى مرحلة ما بعد الأزمة. وهذا يستلزم الوعي المتبادل بمختلف الوسائل والأدوات والسبل من جانب جميع الأطراف المقدمة للمساعدة، وتوفر استراتيجيات مرنة ومبتكرة للانتقال إلى مرحلة ما بعد الأزمة. على الصعيد الدولي، تبحث "مجموعة العمل المسؤولة عن الانتعاش المبكر" في معالجة العلاقة بين جهود الإغاثة والمساعدات الإنمائية في المراحل المبكرة من الاستجابة للكوارث.

٧٨- سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الأساليب العملية للإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، والتي يجب أن تستند إلى الخبرات والدروس المستفادة، وتعالج سبل تحسين التعاون بين الوكالات الإنسانية والإنمائية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المجتمع الدولي، لا سيما على الصعيد الميداني وفي حالات الهشاشة أو حالات الطوارئ المعقدة. أما في البيئات الانتقالية، فتبقى هناك حاجة إلى ضمان التآزر بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية مع احترام غاياتها ومبادئها والأساليب الخاصة بكل منها.

الجزء الثاني - الجماعة الأوروبية والمساعدات الإنسانية

٧٩- تخضع سياسة الجماعة الأوروبية في مجال المساعدات الإنسانية لقانون مجلس الجماعة الأوروبية رقم ٩٦/١٢٥٧ الصادر في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٦،[٢١] والذي يحدد الأهداف الرئيسية للمساعدات الإنسانية التي توفرها الجماعة في بلدان ثالثة.

٨٠- ستقوم الجماعة الأوروبية بتطبيق المبادئ المشتركة والممارسات الفضلى التي تم تحديدها في الجزء الأول من هذه النشرة، وذلك ضمن الإطار المشترك الذي تم وضعه من أجل تقديم المساعدات الإنسانية من قبل الاتحاد الأوروبي.

١. الميزة النسبية

٨١- يمكن تمييز الجماعة الأوروبية من خلال ميزتها النسبية وقيمتها المضافة، التي تتيح لها فرصة التكامل مع السياسات الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات الإنسانية المانحة.

٨٢- نيابة عن الجماعة الأوروبية، توفر المفوضية الأوروبية قيمة مضافة من خلال الأدوار التالية:

٨٣- أولاً، التواجد على الصعيد العالمي. حيث أن تنفيذ المساعدات الإنسانية التي توفرها الجماعة الأوروبية يتم دعمه من خلال شبكة من الخبراء الميدانيين المتواجدين في جميع أنحاء العالم، والذي يعملون في مكاتب ميدانية، بما فيها مكاتب الدعم الإقليمي. الأمر الذي يجعل الجماعة الأوروبية واحدة من بضعة جهات مانحة تتميز بتواجد ميداني متخصّص وموسّع في مجال العمل الإنساني. إضافة إلى ذلك، يمكن للمفوضية الأوروبية الاعتماد على الدعم الذي توفره شبكتها الواسعة من المفوضيات الأوروبية. الأمر الذي يسمح للجماعة الأوروبية بالقيام بوظيفتها المتعلقة بتخصيص المساعدات بكفاءة استناداً إلى التواجد في الميدان، والخبرة (لا سيما في تقييم الاحتياجات)، وسرعة الاستجابة، كما يسمح لها بمساعدة شركائها بشكل فاعل على أرض الواقع في تحسين الاستجابة الإنسانية بمجملها. علاوة على ذلك، فإن الجماعة الأوروبية تتمتع بوضع جيد يؤهلها لاستكمال المساهمات الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات كيفما تطلب الأمر ذلك.

٢١ OJ L ١٦٣ (الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، العدد ١٦٣، ٢ تموز (يوليو) ١٩٩٦، ص. ١).

٨٤- ثانياً، وبدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ضمان تماسك سياسات الجماعة الأوروبية، لا سيما بين نقاط التوافق بين سياسات الجماعة في مجالات تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية والأمن الغذائي والصحة العامة وحقوق الإنسان، بما في ذلك السعي لتحقيق ذلك من خلال استراتيجيات "الربط ما بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية"؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ والتأهب لها.

٨٥- ثالثاً، تعزيز الممارسات الإنسانية الفضلى. فعلى مر السنين، اكتسبت الجماعة الأوروبية مستويات عالية من الاعتراف بها كجهة مانحة مرجعية وكمساهم هام في العمل الإنساني. وتعتبر الجماعة الأوروبية سباقة في ضمان أن مخصّصات المساعدات الإنسانية قائمة على الاحتياجات وأنه لا يتم التغاضي عن أية أزمة إنسانية في مجال الاستجابة الإنسانية الدولية. كما تعتبر الجماعة الأوروبية في وضع فريد يسمح لها بتشجيع غيرها من الجهات الإنسانية المانحة على تنفيذ استراتيجيات خاصة بتقديم المساعدات الإنسانية بصورة فعالة وقائمة على المبادئ الإنسانية.

٨٦- رابعاً، كثيراً ما تتمتع الجماعة الأوروبية بميزة نسبية تتمثل في قدرتها على التدخل في الحالات الحساسة من الناحية السياسية على نحو أكثر مرونة من غيرها.

٨٧- خامساً، من حيث تيسير التنسيق، ستواصل المفوضية الأوروبية تعزيز التنسيق الوثيق بين أنشطتها الخاصة وأنشطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سواءاً على مستوى صنع القرار أو على أرض الواقع. كما ستدعم المفوضية التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة لضمان التنسيق الاستراتيجي في كل من الاستجابات الخاصة بأزمات معينة والقضايا المتعلقة بالسياسات العامة المتبعة في المقر الرئيسي للاتحاد أو على المستوى الميداني.

٢. تفعيل الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية

٨٨- فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات، وضعت المفوضية الأوروبية منهجية محددة لتحليل الحالة العامة للاستضعاف وأوضاع الأزمة على مستوى قطري نسبي وعلى أساس سنوي والتي تعرف ب «تقييم الاحتياجات العالمية». وتتم مشاطرة هذا التقييم ونشره على نطاق واسع تحت عنوان «الممارسات الجيدة» ضمن إطار الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية. يؤطر هذا النهج الإستراتيجية السنوية للمجموعة الأوروبية لبرمجة المساعدات الإنسانية، حيث يتم إجراء عمليات تقييم مفصلة للاحتياجات التي من شأنها أن تصوغ الاستجابات الخاصة بأزمات معينة، بالاعتماد على خبرات عملية قيّمة، والتواصل بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين للعمل الإنساني.

٨٩– لضمان وجود نهج عادل يولي اهتماماً خاصاً بالأزمات التي يتم إهمالها في الاستجابة الإنسانية بصورة عامة، فإن المفوضية تطبق نهجاً خاصاً لتحديد "الأزمات المنسية" وضمان توفير استجابة مالية مناسبة لها.

٩٠– من خلال تمويل التأهب للكوارث، بما في ذلك "برنامج التأهب للكوارث الخاص بدائرة المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية» (DIPECHO)، وبدعم من ميزانية المساعدات الإنسانية، اكتسبت المفوضية خبرة عملية كبيرة في مجال التأهب للكوارث تتمركز حول الأنشطة القائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك: التوعية والتدرب على التعامل مع حالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر المحلية والتدريب والتثقيف. وتعمل مثل هذه الأنشطة على تخفيف آثار الكوارث على السكان المعرضين للخطر. يجب أن يستمر هذا النهج الخاص بالتأهب للكوارث والقائم على المجتمع المحلي، إلى جانب جهود أخرى لدمج الحد من مخاطر الكوارث في المساعدات الإنمائية على المدى الأطول.

٩١– ستحافظ المفوضية الأوروبية على توفير استجابة عالية الجودة والقدرة على التحرك بسرعة. ومن أجل تحقيق ذلك، تعزز المفوضية استعداداتها لما قبل الأزمة من خلال طرق مختلفة، بما في ذلك تقييم الوضع وتحليل القدرات المتاحة للاستجابة والاستعجال بالترتيبات، لا سيما الاستفادة من الخبرات الإنسانية الواسعة التي اكتسبتها المفوضية في الميدان ومن قدرتها على التواجد في الميدان (الخبراء ومكاتب الدعم الإقليمي التابعة لدائرة المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية على حد سواء). كما ستستمر الترتيبات التي تتخذها المفوضية في توفير قيمة مضافة لعملها، ولا بد من ربطها مع تلك الترتيبات التي تتخذها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاؤها المنفذون (بما في ذلك فرق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق).

٩٢– تعمل المفوضية الأوروبية من خلال شراكة وثيقة مع المنظمات الإنسانية - لا سيما مع وكالات الأمم المتحدة للإغاثة وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية - التي تحتل أفضل المواقع لتنفيذ المساعدات الإنسانية على أرض الواقع. كما يتوفر للمفوضية نهج شراكة قوي منصوص عليه في الاتفاقات التي تنظم علاقاتها مع تلك المنظمات.

٩٣– من أجل توفير كل من الحماية المدنية وآليات الاستجابة للأزمات، تحتاج المجموعة الأوروبية إلى ضمان استقلال العمل الإنساني عن الأهداف الأخرى كالسياسية منها أو العسكرية.

٩٤– المساءلة المالية المتعلقة بميزانية الجماعة الأوروبية صارمة على مستوى الاتحاد الأوروبي. لذا، تعتبر المتطلبات والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير حول المساعدات الإنسانية التي تتم إدارتها من قبل المفوضية الأوروبية في الوقت الراهن من بين أكثر المتطلبات والإجراءات تفصيلاً مقارنة مع أية جهة مانحة رسمية رئيسية أخرى، الأمر

الذي يعدّ مطلباً واضحاً من حيث المساءلة أمام المواطنين الأوروبيين، والذي تتم مراقبته بعناية من قبل المؤسسات المعنية والذي ينعكس من خلال واقع أن جميع قرارات التمويل الخاصة بالجماعة الأوروبية يتم إعلانها على الملأ. تتعهد الجماعة الأوروبية بمواصلة جهودها لتنسيق وتبسيط إجراءاتها المتعلقة بالمساعدات الإنسانية من أجل تخفيف العبء الإداري على المنظمات المنفذة للعمل الإنساني، وذلك ضمن إطار القواعد المعمول بها. كما أن تحقيق الانسجام في آلية إعداد التقارير من قبل الجماعة الأوروبية في المجال الإنساني سيجري وفقاً للأحكام المطبقة على المساءلة والمراقبة المالية العامة.

٩٥- من أجل ضمان وتعزيز فعالية واتساق منظومة المساعدات الإنسانية في الجماعة الأوروبية وفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، توظف المفوضية "نظام الـ ١٤ نقطة" في هذه الدول الأعضاء من أجل إعداد التقارير حول مساهماتها في المجال الإنساني. وتتم مواءمة هذه التقارير بالتعاون مع خدمة التتبع المالي التابعة لمكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية ورفعها إليها، مما يسهم في تحسين جودة التقارير التي يتم إعدادها في مجال العمل الإنساني بشكل عام.

٩٦- تعمل الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي على تشجيع المفوضية على تنفيذ الممارسات الفضلى لدى الجهات المانحة، وتتعهد بالنظر بعناية في مدى كفاية الميزانية المخصصة للمساعدات الإنسانية في إطار الاحتمالات المالية المرتقبة.

٩٧- تسعى الجماعة الأوروبية، على المدى المتوسط، إلى تحقيق ما يلي بشكل ملموس:

- تعزيز دورها في حشد الدعم لمجال العمل الإنساني.
- تعزيز الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي بالمبادئ/الاعتبارات الإنسانية في عمل المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي.
- العمل كقوة محركة، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، من أجل النهوض بنهج "ممارسات فضلى" ذات تنسيق جيّد من أجل توفير المساعدات الإنسانية.
- تيسير مشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية من خلال تبادل الخبرات المتراكمة وتقديم التوجيهات الخاصة (مثلاً، فيما يتعلق بأساليب العمل والشركاء) حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص بتشجيع مشاركة المجتمع المدني في الدول التي انضمت مؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي.
- العمل مع الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، على ضمان تقديم تحليل أفضل للاحتياجات وتحديد الثغرات المستمرة في مجال الاستجابة للكوارث.
- تشجيع تبادل الاستراتيجيات، تقييم الاحتياجات وتحليل السياقات بشكل أكثر منهجية لتحسين الأداء المشترك وتقديم المساعدات على نحو أفضل.
- تعزيز السياسات القطاعية، ذات القيمة المضافة، القائمة على الممارسات الدولية الفضلى في مجالات تتناول سياسات عامة محددة (مثل، وضع الأطفال في حالات الطوارئ، المعونات الغذائية، الصحة).

- تعزيز التنسيق مع السياسات والأدوات الأخرى (الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية (LRRD)، أدوات الاستقرار والحماية المدنية).
- إدخال المزيد من التحسين على قدرتها على الاستجابة بسرعة ومرونة في حالات الكوارث المفاجئة.
- دراسة مسألة النقل والخدمات اللوجستية والاستعداد في فترة ما قبل الكارثة عن كثب، بما في ذلك التجهيز المسبق للمخزون من السلع والمواد.
- مواصلة العمل مع الشركاء لضمان الجودة والمساءلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، مع تيسير الاستجابة المرنة والسريعة عند الضرورة.
- الاستمرار في تعميم وتبسيط متطلباتها الإدارية وذلك لتعزيز التعاون مع الشركاء وتحسين الفعالية الميدانية.
- ضمان الفهم والتطبيق المتسق للمعايير والمبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً في مجال تقديم المساعدات، والعمل على استكمال تلك المبادئ التوجيهية من خلال نهج يتم تصميمه خصيصاً لمعالجة الثغرات في حال تم تحديدها.
- منهجة الدروس المستفادة فيما يتعلق بالاستجابة للأزمات، إضافة إلى الحفاظ على البرنامج المعتاد للتقييم والتدقيق الخارجي للحسابات، مما يسهم في زيادة فعالية عمليات المساعدة الممولة من قبل الجماعة الأوروبية.
- إحاطة الجمهور الأوروبي علماً بأثر وأهمية المساعدات الإنسانية المقدمة من قبل الجماعة الأوروبية لضمان استمرارية الدعم المقدم من جانب المواطنين بمستويات مرتفعة.

٩٨- وبناءً على ذلك، تسعى الجماعة الأوروبية إلى رفع القيمة المضافة لعملها عن طريق تفعيل الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية والشراكة القوية، في الوقت ذاته تشجيع الآخرين على القيام بذلك، عن طريق تعزيز الاستجابات النوعية القائمة على الاحتياجات التي تستوعب الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، والتي تسعى بالاستمرار في تحسين الأداء والكفاءة المهنية في إيصال المساعدات.

الجزء الثالث - الأحكام الختامية

٩٩- يتعهد الاتحاد الأوروبي وممثلو حكومات الدول الأعضاء فيه والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، بموافقتهم على هذا البيان، بالعمل من أجل النهوض بفعالية مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية.

١٠٠-ستقوم المفوضية الأوروبية بتقديم خطة عمل لاتخاذ تدابير عملية لتنفيذ هذه الوثيقة، وذلك بالتشاور الوثيق مع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة ومع المراعاة الواجبة لأدوار واختصاصات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في توفير مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية.

١٠١-ينبغي مناقشة التقدم الذي يحرزه الاتحاد الأوروبي في تنفيذ هذا التوافق في الآراء بشأن المعونة الإنسانية بشكل منتظم في مجلس الاتحاد ومع البرلمان الأوروبي، ويجب مراجعته بعد خمس سنوات من توقيعه.

ملحق

مبادئ ومقاييس ومعايير التقييم الخاصة بالمساعدات الإنسانية

- ينبغي تقديم الإغاثة والحماية بما يتفق مع احترام كرامة الإنسان والقيم الإنسانية وحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، وهذا يتطلب عدم تأثر تقديم المساعدات الإنسانية بالمصالح الخاصة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية. ويجب أن يشكل تقييم الاحتياجات في جميع الحالات حجر الأساس للبرنامج الإنساني. ويشير هذا إلى المبادئ الإنسانية الخاصة بعدم التحيز والحياد والاستقلالية عن أية أجندات سياسية أو اقتصادية أو دينية، بما في ذلك السياسة الخارجية لأية حكومة أو مجموعة حكومات. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير التأثير والتغطية والفعالية)

- ينبغي تقديم الإغاثة الجيدة في حالات الطوارئ في أقرب وقت ممكن إلى أكبر عدد ممكن من السكان المتضررين و بأسرع طريقة ممكنة، وفقاً للموارد المتاحة. وهذا يتطلب تطوير قدرات مناسبة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير التوقيت والتغطية والفعالية)

- يجب أن تكون الجهات المسؤولة عن إدارة المساعدات الإنسانية مسؤولة عما تحققه من نتائج وآثار، وليس فقط عن كيفية إدارتها للموارد. ويجب أن تكون مسؤولة أمام الشعوب المتضررة ودافعي الضرائب المانحين للمساعدات. يعدّ التخطيط المهني، والرصد والتقييم والتدقيق أدوات لتحقيق المساءلة والشفافية. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير التأثير والتغطية والفعالية)

- يجب أن تتم معاملة جميع الأشخاص المتضررين باعتبارهم بشراً لهم كرامة ويتمتعون بقدرات، وليس ككائنات لا حول لها ولا قوة. حيث أن طريقة تقديم المساعدة قد لا تقل أهمية عن المساعدة المقدمة نفسها. وينبغي أن يشارك السكان المتضررون في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. تعتبر هذه المشاركة حقاً شاملاً وإحدى ممارسات الإدارة الجيدة على حد سواء. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير الملاءمة والجدوى)

- ينبغي تقديم المعونة بطريقة تأخذ في الاعتبار مدى تعقيد وتنوع أوجه الاستضعاف البشري، كما ينبغي أن تشتمل على جميع القضايا المشتركة مثل المساواة بين الجنسين والتأثير المباشر والتأثير بعيد الأمد للأزمة على البيئة. حيث أن احتياجات الرجال ليست مماثلة لاحتياجات النساء. كما أن حقوق واحتياجات الأطفال تختلف عن حقوق واحتياجات المراهقين أو

الراشدين. وبالمثل، قد تتطلب جماعات عرقية أو دينية معينة إتباع نهج معين عند التعامل معها، أو تستلزم أخذ اعتبارات وحساسيات محددة في الحسبان، مثلاً، فيما يتعلق بنوعية المواد الغذائية المقدمة لها. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير الملاءمة والجدوى)

- في حين أن الاحتياجات المتعلقة بشكل مباشر بإنقاذ الأرواح والحفاظ عليها تعد أولوية مطلقة، يجب أن تشكل الإغاثة في حالات الطوارئ أساساً متيناً لتحقيق التنمية البشرية على المدى الطويل، بما في ذلك التنمية الثقافية والبيئية. لذا، لا بد من التخطيط والتنسيق على المدى البعيد مع الجهات المانحة التي تقدم المنح الإنمائية من أجل وضع برامج متكاملة تربط ما بين برامج الطوارئ وبرامج المدى المتوسط، خاصة برامج إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والبرامج التنموية. وينبغي أن يهدف هذا إلى مساعدة السكان على إعادة بناء وتعزيز آليات المواجهة التقليدية الخاصة بهم. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير التأثير والترابط والتماسك والاستدامة).

- يجب إدارة الموارد في حالات الطوارئ بشكل احترافي مع الاهتمام الكامل بالتكاليف الضمنية. وتعتبر الممارسة الجيدة في إدارة ودعم العاملين وظيفة رئيسية من وظائف الإدارة، حيث تعتبر سلامة العاملين، ورفاههم وحقوقهم وكرامتهم وفعاليتهم في العمل من بين الأولويات. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير الكفاءة والفعالية (من حيث التكلفة)).

- ينبغي تحديد الآثار الضارة المحتملة غير المقصودة للاستجابة الإنسانية (مثلاً، إطالة أمد النزاع) أو الآثار التي من شأنها أن تعزز عدم المساواة بين المستفيدين من المساعدات منذ المراحل الأولى من تصميم برنامج الإغاثة كما ينبغي تجنبها بشكل استباقي. (← منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- لجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC) – معايير الفعالية والملاءمة والارتباط والتأثير).

عن إيكو:

يشكل الاتحاد الأوروبي بمجمله أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، حيث تساهم الدول الأعضاء في الاتحاد، إلى جانب مختلف المؤسسات الأوروبية، في تقديم أكثر من نصف المساعدات الإنسانية الرسمية على الصعيد العالمي.

تم إنشاء مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية للجماعة الأوروبية (ECHO) في عام ١٩٩٢ [بموجب مرسوم مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٩٦/١٢٥٧] كتعبير عن التضامن الأوروبي مع الشعوب المحتاجة حول العالم. وخلال السنوات العشرين الأولى من إنشائه، قدم هذا المكتب مساعدات إنسانية بقيمة ١٤ بليون يورو لضحايا النزاعات والكوارث في ١٤٠ بلداً حول العالم. كما بلغ متوسط الميزانية السنوية له على مدى السنوات الخمس الماضية بليون يورو، حيث وصلت هذه الأموال في عام ٢٠١١ وحده إلى ما يقرب من ١٥٠ مليون شخص من سكان العالم الأكثر ضعفاً في أكثر من ٨٠ بلداً.

أعيدت تسمية هذا المكتب في عام ٢٠٠٤ ليصبح "المديرية العامة للمساعدات الإنسانية". وفي عام ٢٠١٠، ومن أجل الارتقاء بنوعية التنسيق والاستجابة للكوارث داخل أوروبا وخارجها، تم إدراج الحماية المدنية ضمن اختصاصاته. كما تم في العام نفسه تعيين كريستالينا جيورجيفا كأول مفوضة تكرس نفسها لشؤون التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث.

حقوق الصور:
الغلاف الأمامي: © يونيسف/جيوجينا كرانستون
الغلاف الداخلي: © جون ميشيل كلاجو (مصور مستقل)
آخرين: © الصليب الأحمر الاسباني/اديل ميري
© المفوضية الأوروبية/إيكو: الين روبنز، بياتريس سسو، ياسين جبا، دانيلا كافيني، انتوان ليماسون

النسخة الإنجليزية ٢٠٠٨
النسخة العربية ٢٠١٢

دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية "إيكو"
المفوضية الأوروبية

المقر الرئيسي
ب – ١٠٤٩ بركسل، بلجيكا
هاتف: ٠٠ ٤٤ ٢٩٥ (٢ ٣٢+)
فاكس: ٧٢ ٤٥ ٢٩٥ (٢ ٣٢+)
بريد الكتروني: echo-info@ec.europa.eu
موقع الكتروني: http://ec.europa.eu/echo

المكتب الإقليمي للدول الأوروبية المجاورة والشرق الأوسط وآسيا الوسطى
ص.ب. ٨٥٢٠٩٩ عمّان ١١١٨٥ الأردن
هاتف: ٠٠ ٧٠ ٤٦٠ ٦ (٩٦٢+)
فاكس: ٠٢ ٧٠ ٤٢٠ ٦ (٩٦٢+)
بريد الكتروني: echo.amman@echofield.eu
موقع الكتروني: http://echo-arabic.eu